

[المجلد: الخامس / العدد: الثاني / (أكتوبر 2021) / الصفحات: 023-038]



مواكبة النظام المحاسبي المالي الجزائري للتطورات الاقتصادية الدولية



محمد السعيد سعيداني*⁽¹⁾؛ جمال الدين بكيري⁽²⁾؛ عمر الفاروق زرقون⁽³⁾.

✉ ms.saidani@lagh-univ.dz

⁽¹⁾ دكتوراه، جامعة الأغواط [الجزائر]

✉ bekiri.djameledine@univ-ghardaia.dz

⁽²⁾ باحث دكتوراه، جامعة غرداية [الجزائر]

✉ zergoune.omarelfarouk@univ-ouargla.dz

⁽³⁾ دكتوراه، جامعة ورقلة [الجزائر]

تاريخ النشر: 2021/10/30

تاريخ القبول: 2021/10/18

تاريخ الإرسال: 2021/09/24

الملخص: كانت هناك جهود كبيرة بغية إرساء أسس دولية لمهنة المحاسبة، تمخض عنها ما يعرف بالمعايير المحاسبية الدولية التي تهدف إلى توحيد المبادئ والقواعد المحاسبية على مستوى العالم، وبهذا انطلقت العديد من المحاولات بغية اعتماد هذه المعايير على المستوى الدولي، وهذا من خلال عمليات الإصلاح التي قامت بها العديد من الدول، والجزائر كغيرها من الدول التي سلكت هذا المسار وذلك بتبنيها النظام المحاسبي المالي ويعتبر تطبيق الجزائر للنظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية من التحليلات الأكثر أهمية، وهو ما يعتبر نقلة نوعية في مجالات وأهداف المحاسبة وكذا واقع ممارستها، باتخاذ قرارات تمتاز بالشفافية والوضوح من جهة، كما يمكنها من التخلص من سيطرة الجباية والتشريعات الجبائية التي تفرض على المؤسسات الاقتصادية معالجات لا تستجيب لمتطلبات الحقيقة أو الواقع الاقتصادي من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: المعايير المحاسبة الدولية، النظام المحاسبي المالي.

تصنيف «جال»: M41.



ms.saidani@lagh-univ.dz

* البريد الإلكتروني للمُرسل:



 **Keeping abreast of the Algerian financial
accounting system with international economic
developments**

Mohamed Said Saidani^{*(1)}; Djamel Eddine Bekiri⁽²⁾; Omar Elfarouk Zergoune⁽³⁾

⁽¹⁾ University of Laghouat [Algeria]

✉ ms.saidani@lagh-univ.dz

⁽²⁾ University of Ghardaia [Algeria]

✉ bekiri.djameleddine@univ-ghardaia.dz

⁽³⁾ University of Ouargla [Algeria]

✉ zergoune.omarelfarouk@univ-ouargla.dz

Received: 24/09/2021

Accepted: 18/10/2021

Published: 30/04/2021

Abstract: There have been great efforts in order to establish international foundations for the accounting profession, which resulted in what is known as international accounting standards, which aim to unify accounting principles and rules at the world level. carried out by many countries, and Algeria, like other countries that followed this path, by adopting the financial accounting system.

Algeria's application of the financial accounting system inspired by international accounting standards is one of the most important manifestations, which is considered a qualitative leap in the areas and objectives of accounting, as well as the reality of its practice, by making transparent and clear decisions on the one hand, as it enables it to get rid of the control of taxation and legislation. Taxes that impose on economic institutions treatments that do not respond to the requirements of truth or economic reality on the other hand.

Keywords: International Accounting Standards; financial accounting system.

«JEL» Classification: M41.

* Corresponding author:

ms.saidani@lagh-univ.dz



مقدمة:

لقد أخذ البعد الدولي لتوسع النشاطات الاقتصادية أبعادا متعددة، وضع دول العالم أمام واقع جديد يفرض عليها البحث عن لغة اتصال موحدة تسمح لها بمواصلة وتطوير المعاملات الاقتصادية في ما بينها، ويعتبر في هذا الصدد النظام المحاسبي مصدر المعلومات المالية ووسيلة تواصل بين مختلف المؤسسات الاقتصادية، ولأن هذا الأخير يختلف في المحتوى والتطبيقات من دولة إلى أخرى، كان لابد من مراجعة هذه الوسيلة من أجل تكييفها مع المتطلبات الدولية حتى تسمح بقراءة سليمة، واضحة وموحدة للقوائم المالية، ومن هنا انبثقت فكرة التوحيد والتوافق الدولي، أين اتفق على وضع هيئة دولية مستقلة تُعنى بإصدار المعايير المحاسبية الدولية - IAS التي تعمل على توفير معلومة مالية مفهومة، شفافة، موثوق بها وقابلة للمقارنة على الصعيد الدولي، بما يستفيد المستثمرين في اتخاذ القرارات في الأسواق المالية الدولية.

الجزائر وكغيرها من دول العالم ليست في منأى عن هذه التغيرات والتحولات الاقتصادية، فقد شهدت إصلاحات محاسبية جديرة مست طبيعة الممارسة المحاسبية من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي، والذي حمل انعكاسات ناتجة عن تغير الممارسات والتطبيقات المحاسبية تبعا لتغير مفاهيم، مبادئ وقواعد التسجيل المحاسبي والتقييم، وهو ما انعكس تأثيره على الجوانب المرتبطة بالمحاسبة، هذه الأخيرة التي ستؤدي بنا إلى إدماج البيئة المحاسبية الجزائرية بالبيئة المحاسبية الدولية أي: استبدال وتعديل مجموعة من المبادئ المحاسبية التي لطالما كانت تعتبر كقواعد تبنى عليها المحاسبة الوطنية، بمعايير محاسبية دولية، لها أصول وقواعد تشكل إطارها العام.

مشكلة الدراسة:

تتلخص مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي:

- ما هي آثار تبني المعايير المحاسبية الدولية على النظام المحاسبي في الجزائر؟
- ومن أجل الإلمام بجميع جوانب الموضوع يمكن الاستعانة بمجموعة من التساؤلات الفرعية:
- ✓ ما مدى تأثير المحاسبة في الجزائر في ظل التطورات التي شهدها المجال المحاسبي؟
- ✓ ما هي انعكاسات تبني المعايير المحاسبية الدولية على القواعد المحاسبية الجزائرية؟
- ✓ ما هو واقع المؤسسات الجزائرية اتجاه تطبيق النظام المحاسبي المالي؟
- وفي هذا الصدد تناولنا في هذا الدراسة ما يلي:

■ المحور الأول: المعايير المحاسبية والابلاغ المالي الدولية.

■ المحور الثاني: النظام المحاسبي المالي.

المحور الأول: المعايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولي

شهدت البيئة المحاسبية الدولية تطورا ملحوظا ومطردا، اتسم بالاتجاه نحو توحيد الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي، وذلك من خلال تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، التي كانت محصلة الجهود العديد من الهيئات المحاسبية المهنية الدولية.

أولا. الهيئات المحاسبية الدولية

1. لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC): منذ عام 1973 حتى سنة 2001 كانت الهيئة المسؤولة عن إصدار المعايير المحاسبية الدولية هي لجنة معايير المحاسبة الدولية [International Accounting Standards Committee (IASC)]، والتي تم إنشائها في لندن في التاسع والعشرين جوان من عام 1973م بمبادرة من " هنري بنسن، Henry Benson " شريك في مؤسسة الخدمات المحاسبية " Coopers et Lybrand " وممثلين عن المنظمات المهنية المحاسبية لتسع دول هي: كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، بريطانيا، إيرلندا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث كان الهدف من وراء إنشاء هذه اللجنة هو:¹

✓ اقتراح وإصدار معايير محاسبية تمثل الأساس في إعداد وعرض القوائم المالية وكذا العمل على تشجيع الدول والمؤسسات على مراعاتها وقبولها؛

✓ العمل على تحسين وتوافق اللوائح والمعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة بعرض القوائم المالية؛

✓ العمل بوجه عام على تحسين الأنظمة والمبادئ المحاسبية، وتعتبر لجنة معايير المحاسبة الدولية من أنشط الهيئات الدولية في هذا المجال، إذ أنه حتى سنة 2000 أصدرت لجنة المعايير المحاسبية الدولية 41 معيارا دوليا وأصدرت 32 تفسيرا لمعايير محاسبية تم إصدارها في فترات سابقة.³

أصدرت اللجنة سنة 1975م أولى معاييرها، (IAS1) وموضوعه الإفصاح عن السياسات المحاسبية، و(IAS2) تحت عنوان تقييم وعرض المخزون في ظل نظام التكلفة التاريخية.⁴

2. مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB):

1.2. النشأة والتنظيم: أنشأ سنة 2001م لتقوية مبدأ الاستقلالية وزيادة الشرعية وتحسين نوعية إجراءات إصدار المعايير، يتكون من أعضاء دائمين ومسؤولين عن نشر المعايير المحاسبية بما في ذلك المعايير المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا مسؤولين عن قبول التفسيرات المقدمة من طرف لجنة ترجمة المعايير الدولية (IFRIC)، يجتمع أعضاؤه مرة كل شهر وتكون الاجتماعات مفتوحة على الجمهور وتذاع وتنشر.²

2.2. مهام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB): تتعلق مهام هذا المجلس بالدرجة الأولى بالمعايير المحاسبية والجوانب التقنية المرتبطة بها وتتمثل في:³

✓ إصدار في إطار الصالح العام معايير محاسبية ذات جودة عالية ومفهومة يمكن تطبيقها في جميع أنحاء العالم، والتي تجعل المعلومات الصادرة في القوائم المالية أكثر صحة وأكثر شفافية وقابلية للمقارنة حتى تساعد

مختلف الفاعلين في سوق رؤوس الأموال في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية؛

- ✓ العمل مع مختلف الهيئات المحاسبية الوطنية لزيادة التوافق بين معاييرها والمعايير الدولية وإعطاء الحلول لمختلف المشاكل التي قد تواجههم؛
- ✓ نشر المناقشات واستطلاعات الرأي العام؛
- ✓ مراجعة إجراءات إصدار المعايير واختبار هذه الأخيرة في مختلف البيئات الاقتصادية.

3. لجنة تفسير معايير التقارير المالية الدولية (IFRIC):

1.3. النشأة والتنظيم: أنشأت في ديسمبر 2001 وكانت تسمى باللجنة الدائمة للتفسيرات Standing Interpretations Committee (SIC)، تتكون من 14 عضو منتخبين يقترحهم ويرشحهم أمناء مؤسسة معايير المحاسبة الدولية (IASCF) من مختلف البلدان المنظمات المهنية وكذا شركات عالمية مختلفة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وهم مهنيون وخبراء في المحاسبة والمالية مختارون بناءً على إمكانياتهم المعرفية والتقنية ولا يتقاضون أي أتعاب وتعويضات.⁴

2.3. مهام لجنة التفسيرات (IFRIC):

- ✓ تقوم بمعالجة المشاكل المتعلقة بتطبيق المعايير وتقوم بإصدار مناشير تفسيرية وتوجيهية لهذه المشاكل؛
- ✓ ضمان التوافق بين مختلف الهيئات المحلية المصدرة لمعايير المحاسبة ونظيرتها الدولية؛
- ✓ تقديم دليل عمل توجيهي لكيفية التعامل مع معيار معين.

4. المجلس الاستشاري للمعايير (SAC): هو الهيئة الاستشارية الرسمية لمجلس معايير المحاسبة الدولية، يتكون من 50 عضو معينين من طرف أمناء مؤسسة معايير المحاسبة الدولية ويمثلون أكبر الشركات والهيئات الاستشارية المالية في العالم بالإضافة إلى أفراد أكاديميين وجامعيين مهتمين بالمعلومات المالية، حيث يجتمع هذا المجلس ثلاث مرات في السنة واجتماعاته مفتوحة على الجمهور، ومن أهم مهامه:⁵

- ✓ يشارك في المناقشات الخاصة بإصدار المعايير للسماح للهيئات والخواص المهتمين بالمعلومة المالية بالمشاركة في إجراءات الإصدار؛

✓ يعطي رأيه حول جدول أعمال (IASB) ويحدد الأولويات لهذه الأشغال؛

- ✓ يعلم المجلس (IASB) بآراء المنظمات والسلطات المالية المحلية لمختلف البلدان حول المعايير ومختلف مشاريع التوافق المحاسبي الدولي.

بالإضافة إلى المجلس الاستشاري للمعايير (SAC) يتعاون (IASB) مع هيئات ومنظمات استشارية

مستقلة منها:

✓ المنتدى العالمي للمحضرين ((GPF)؛

✓ مجمع المحللين (ARG)؛

✓ المجموعة الاستشارية للالتزامات المالية (FCAG): وهذا لفتح قنوات الاتصال بين محضري المعايير والمستعملين لها، حيث يقوم مجلس معايير المحاسبة الدولية بإنشاء مجموعات عمل للمشاريع الهامة التي يقوم بها والمتعلقة بالمعايير، والشكل التالي يبين تنظيم مؤسسة معايير المحاسبة الدولية ومختلف مجالسها الفرعية وكذا العلاقات بينها.

5. مؤسسة المعايير المحاسبية الدولية (IASCF):

- هي مؤسسة مستقلة غير ربحية تتمثل مهمتها في:
- ✓ إصدار وتطوير معايير محاسبية سهلة الفهم ومقبولة من خلال مجلسها (IASB)؛
- ✓ تشجيع الاستخدام والتطبيق لهاته المعايير؛
- ✓ تعيين أعضاء مجلس المعايير (IASB) ولجنة ترجمة وتفسير المعايير (IFRIC) وباقي لجان المجلس؛
- ✓ مراقبة الميزانية وضمان تمويل (IASB)؛
- ✓ مراقبة الجوانب القانونية للمؤسسة (IASCF)؛
- ✓ إصدار تقرير سنوي متعلق بفاعلية استراتيجية المتبعة من (IASB).

ثانيا. المعايير المحاسبية الدولية

1. مفهوم المعايير المحاسبية الدولية: يعرف المعيار عموما (محاسبي أو غير محاسبي) بأنه: " قاعدة أو مجموعة من قواعد تنظيم الأداء السليم أو لقياس الأداء أو قياس طول أو حجم أو وزن شيء معين". فيعتبر المعيار بذلك هو المقياس أو الطريق والاتجاه المتفق عليه بين كافة الناس ودليلهم للأداء أو للوصول إلى معرفة شيء ما وتحديدته بدقة.

ويعرف المعيار حسب ISO international standards organisation: على أنه وثيقة أعدت بإجماع، ومصادق عليها من قبل هيئة معترف بها، تعطي لاستعمالات مشتركة ومتكررة، قواعد أو خطوط عريضة أو مواصفات للأنشطة أو نتائجها لضمان مستوى تنظيم أمثل في سياق معين.⁶

أما في المحاسبة فيقصد به المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها وإيصال المعلومات إلى المستفيدين، وكذا توجيه وترشيد الممارسات العملية في المحاسبة والتدقيق أو مراجعة الحسابات.⁷

والمعيار المحاسبي هو بيان كتابي تصدره هيئة تنظيمية رسمية محاسبية أو مهنية ويتعلق هذا البيان بعناصر القوائم المالية أو نوع من العمليات أو الأحداث الخاصة بالمركز المالي ونتائج الأعمال، ويحدد أسلوب القياس أو العرض أو التصرف أو التوصيل المناسب.⁸

وبالمثل، فالمعيار المحاسبي هو " قاعدة أو مجموعة من القواعد تصف الطريقة التي يتم بها إعداد الحسابات وعرضها".

2. خصائص المعايير المحاسبية الدولية: تتميز المعايير المحاسبية الدولية بمجموعة من الخصائص يمكن إيجازها فيما يلي:⁹

- ✓ تتميز المعايير المحاسبية الدولية بإطار مرجعي مستمد من نموذج التوحيد المحاسبي الانجلوساكسوني، ومعد من طرف الممارسين المختصين لمهنة المحاسبة؛
- ✓ إعداد هذه المعايير يتم بالاعتماد على مقارنة تعكس الواقع الاقتصادي للعمليات المالية وذلك بتغليب جوهر هذه العمليات على شكلها القانوني؛
- ✓ تتم معالجة العمليات المحاسبية من خلال مبادئ محاسبية متطابقة أي وفق إطار تصوري، وتوحيد شامل للقواعد المحاسبية وعناصر القوائم المالية وأهمية الملاحق؛
- ✓ تفضيل مصلحة المستثمرين والمساهمين والدائنين في المؤسسة؛
- ✓ تأخذ المعايير المحاسبية الدولية بعين الاعتبار قياس الخسارة والتدهور الفعلي في قيمة الأصول؛
- ✓ إدخال مفهوم القيمة العادلة للتمكن من التقدير الجيد للوضعية الحقيقية للمؤسسة؛
- ✓ إدخال مفهوم التحين أو ما يعرف بالقيمة الحالية بهدف معرفة أثر مرور الزمن على عملية تقييم الأصول والخصوم.

✓ تتميز المعايير المحاسبية الدولية بالمرونة بسبب عدم ثبات الظروف البيئية وتغيرها من وقت لآخر ومن مكان لآخر، فعملية إعدادها تعد عملية مستمرة وقابلة للتجديد والإضافة.

3. أهمية المعايير المحاسبية الدولية: حظي موضوع المعايير المحاسبية باهتمام كبير من قبل مفكري المحاسبة، فهناك شبه اتفاق فيما بينهم على أهميتها وضرورة وجودها، وفي هذا الصدد قدم الباحثون الكثير من المبررات التي تؤكد على أهمية المعايير المحاسبية والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:¹⁰

- ✓ تساهم المعايير المحاسبية في عملية ضبط وتنظيم الممارسة المحاسبية، إذ يؤدي غياب الممارسة المحاسبية إلى اللجوء إلى الاجتهاد الشخصي، وما قد يصاحب ذلك من عدم الموضوعية في اختيار السياسات المحاسبية المستخدمة؛
- ✓ وجود إطار موضوعي من المعايير المحاسبية تحكم القياس والتوصيل، يضمن تحقيق التوازن بين المصالح المختلفة لفئات متعددة من المستخدمين من ناحية والمصلحة العامة من ناحية أخرى؛
- ✓ إن الاعتماد على المعايير المحاسبية له أهمية كبيرة وضرورية في ظل قصور النظريات الحالية للمحاسبة بشأن معالجة تعدد البدائل المحاسبية على مستوى المؤسسة الاقتصادية؛
- ✓ إن وجود المعايير المحاسبية تساعد المهنيين وتحدد ردود أفعالهم في ظروف معينة، وتعتبر كذلك دفاع عند وجود تدخلات أو إشراقات من أطراف خارجية.
- ✓ تحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي الأمر الذي يرفع من كفاءة الإدارة بالوصول إلى

المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات؛

- ✓ انسيابية الاستثمار بين البلدان حيث تسمح بإعداد قوائم موحدة للشركات المتعددة الجنسيات ويشجع على انفتاح أسواق المال الوطنية والاستثمارات؛
- ✓ تقليل كلفة معالجة المعلومات المحاسبية بحيث تمكن من الاستغناء عن كلفة الإضافية لمعالجة القوائم المالية إذا تم إعدادها بأسس موحدة.

و بالتالي فإن غياب المعايير المحاسبية سوف يؤدي حتما إلى:

- ✓ استخدام طرق محاسبية قد تكون غير سليمة؛
- ✓ اختلاف الأسس التي تحدد وتعالج العمليات والأحداث المحاسبية؛
- ✓ صعوبة اتخاذ القرارات المناسبة من قبل المستفيدين المعنيين.

4. أهداف المعايير المحاسبية الدولية: يمكن إدراج أهداف إصدار المعايير المحاسبية الدولية فيما يلي:¹¹

- إعداد ونشر المعايير المحاسبية التي يتم الاسترشاد بها عند إعداد وتجهيز القوائم المالية والبيانات المالية بما يحقق المصلحة العامة، مع العمل على القبول الدولي لهذه المعايير وتطبيقها عمليا؛
- العمل على تحقيق وتحسين التنسيق بين الأنظمة والقواعد والإجراءات المحاسبية المرتبطة بإعداد وعرض القوائم المالية.

ويتم تحقيق الهدفين الرئيسيين السابقين من خلال أعضاء اللجنة والذين يعملون على إصدار ونشر المعايير المحاسبية الدولية بالدول التي ينتمون إليها وأن يبذلوا جهدهم لتحقيق ما يلي:

- ✓ التأكد من أن القوائم المالية المنشورة قد أعدت وعرضت بما يتفق مع المعايير المحاسبية الدولية والإفصاح عن ذلك؛

✓ إقناع الهيئات الرسمية المشرفة على أسواق المال والمنظمات التجارية والصناعية بضرورة إلزام المؤسسات الخاضعة لإشرافها أو التابعة لها بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية مع الإفصاح عن مدى تنفيذ هذه الالتزام؛

✓ إقناع مراجعي الحسابات الخارجيين بالتحقق من مدى قيام المؤسسات بإتباع لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد وتحضير القوائم المالية؛

✓ العمل على اكتساب الدعم الدولي وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

المحور الثاني: النظام المحاسبي المالي

يحدد القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والصادر في الجريدة الرسمية رقم 19 المؤرخة في 25 مارس 2009 والمتضمن النظام المحاسبي المالي قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى القوائم المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها.

أولا: دوافع تبني النظام المحاسبي المالي

1. من أجل إطار محاسبي يستجيب للمعايير المحاسبية الدولية: لقد تم إعداد المخطط المحاسبي الوطني وفقا لمتطلبات الاقتصاد آنذاك أي على حسب معايير الاقتصاد المخطط ولتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي على مستوى التشغيل والإنتاج وبالتالي جاء لتلبية احتياجات المحاسبة الوطنية على وجه الخصوص، أما بعد التحولات العميقة التي شهدتها الجزائر خاصة بعد سنة 1990 وذلك بتحويلها إلى اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية وفتح رأس المال المؤسسات العمومية أمام الخواص وتحرير الأسعار وإنشاء بورصة الجزائر¹²، وبالتالي كان لابد للجزائر القيام بإصلاح منظومتها التجارية وتكييفها مع متطلبات البيئة المحاسبية الدولية، والذي بدوره يسمح للمحاسبة بأن تعمل على ركيزة مرجعية ومبادئ أكثر ملاءمة مع الاقتصاد الحديث، وإعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

فالانفتاح الاقتصادي يتطلب استعمال معلومة صحيحة وموثوقة وموحدة ومعدة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، وذلك تسهيلا لنقل المعلومة الاقتصادية ولعمليات التجميع المحاسبي للشركات المتعددة الجنسيات.¹³ كما يعتبر تبني الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي كاستجابة لمتطلبات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

2. حتمية تعديل المخطط المحاسبي الوطني: يظهر ذلك جليا من خلال الممارسة المحاسبية للشركات المتعددة الجنسيات العاملة في الجزائر وظهور جملة من النقائص في المخطط المحاسبي الوطني، كان من الضروري القيام بتعديلات جوهرية عليه ومحاولة تكييفه مع المعايير المحاسبية الدولية من خلال إعداد إطار تصوري يتضمن الحسابات وقواعد عملها، الطرق المحاسبية المعتمدة في التقييم وإعادة التقييم وكذا إضافة قوائم مالية وتعديل الموجودة منها لإضافة المصدقية على مخرجات النظام المحاسبي.¹⁴

3. الحاجة إلى المعلومات المحاسبية: البيئة الدولية الحالية في ظل العولمة الاقتصادية أدت إلى ضرورة توفير معلومات محاسبية جديدة بالنسبة لمختلف مستخدمي القوائم المالية، وبما أن مستخدمي القوائم المالية ليسوا وحدة متجانسة وبالتالي يجب مراعاة هذه المعطيات عند إعداد القوائم المالية وذلك من حيث:¹⁵

✓ طرق التقييم؛

✓ يجب إلحاق بعض المعلومات الضرورية، قد يحتاج مستخدم القوائم المالية إلى بعض العناصر المهمة مثل

توزيع الأرباح، تطور نتائج المؤسسة... الخ؛

- ✓ هناك بعض المعلومات غير المالية التي يجب الإفصاح عنها ويمكن أن تفيد المؤسسة ومستخدمي القوائم المالية مثل المعطيات الخاصة بالإنتاج، علاقات المؤسسة مع الغير مثلا الموردون، الزبائن، البنوك.. الخ؛
- ✓ حتى تكون المعلومات المفصح عنها قابلة للمقارنة وذات قيمة، ينبغي اعتماد طرق محاسبية ثابتة.

ثانيا: أهداف وخصوصيات النظام المحاسبي المالي

1. تعريف النظام المحاسبي المالي: لقد جاء القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي والصادر في الجريدة الرسمية العدد 74 ليحدد مفهوم المحاسبة المالية وإطارها التصوري الذي ينص في المادة الثالثة على أن:

" المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة، وتصنيفها وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته ووضعية خزائنه في نهاية السنة المالية".¹⁶

2. مجال التطبيق: ينص القانون المذكور سابقا أن المؤسسات الآتية ملزمة بمسك المحاسبة المالية:¹⁷

- ✓ الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
 - ✓ التعاونيات؛
 - ✓ الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية والغير تجارية الذين يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛
 - ✓ الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.
- كما يمكن للكيانات الصغيرة جدا التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد القانوني أن تمسك محاسبة مالية بسيطة.

3. أهداف النظام المحاسبي المالي: يساهم في تقديم المعلومة المالية وفق متطلبات المكتب الدولي للمعايير المحاسبية بلا شك في تحسين جودتها، ويساعد في تحقيق أهداف عدة يمكن تلخيصها فيما يلي:¹⁸

- ✓ إيجاد حلول محاسبية للعمليات التي لم يعالجها المخطط المحاسبي الوطني؛
 - ✓ تقريب الممارسة المحاسبية من الممارسات الدولية القائمة على المعايير المحاسبية الدولية؛
 - ✓ تمكين المؤسسات الاقتصادية من تقديم معلومات مالية ذات نوعية وأكثر شفافية.
4. الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي: يشكل الإطار التصوري وسيلة وأداة للإجابة على بعض القضايا غير المطروحة على، ويتضمن هذا الإطار مبادئ محاسبية أساسية تعتبر ركيزة لكل مرجع محاسبي والتي يمكن تقسيمها إلى الفرضيات والمبادئ وخصائص المعلومة والقوائم المالية ومستخدميها.

1.4. الفرضيات المحاسبية: هناك فرضيتين أساسيتين التي جاء بهما النظام المحاسبي المالي:

أ- محاسبة التعهد (Comptabilité d'engagement): وفق هذا المبدأ يفرض على المؤسسة مسك محاسبة على أساس الاستحقاق، وهذا يعني أنه يجب تسجيل المعاملات عند الالتزام بها، وعندما ينشأ الحق أو الدين،

وطبقا لهذا الأساس فإنه يتم الاعتراف بآثار العمليات والأحداث الأخرى عند حدوثها، كما يتم إثباتها بالدفاتر المحاسبية سواء تلك التي حدثت في الماضي أو تلك التي سوف تحدث في المستقبل.

ب- استمرارية الاستغلال (Continuité de l'exploitation): يتم إعداد القوائم المالية بافتراض أن المؤسسة مستمرة في نشاطها وستبقى كذلك في المستقبل المنظور، وعليه يفترض أنه ليس لدى المؤسسة النية أو الحاجة للتصفية أو تقليص حجم عملياتها بشكل هام،

2.4. المبادئ المحاسبية:¹⁹

أ- مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني (Prééminence de la réalité économique sur l'apparence juridique): ويقصد به أن جميع المعاملات الاقتصادية التي

تقوم بها المؤسسة ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار الواقع الاقتصادي في تسجيلها ضمن ذمة المؤسسة، وأحسن مثال على ذلك التأجير التمويلي، والممتلكات ذات امتياز التي تدرج ضمن ممتلكات المؤسسة بالرغم من عدم توفر شرط الملكية.²⁰

ب- مبدأ الحيطة والحذر (Prudence): ويقصد به الالتزام بدرجة من الحذر في إعداد التقديرات في ظل عدم التأكد، بحيث لا تؤدي هذه التقديرات إلى تضخيم والإفراط في قيمة الأصول والإيرادات والتقليل من قيمة الخصوم والتكاليف.

ج- مبدأ الأهمية النسبية (Principe d'importance relative): يجب أن تبرز القوائم المالية كل معلومة مهمة، وأن المعايير المحاسبية يمكن أن لا تطبق على العناصر الأقل أهمية.

د- مبدأ استقلالية الدورات (Indépendance des exercices): حسب هذا المبدأ فإنه يتم اعتبار نتيجة كل دورة محاسبية مستقلة عن الدورات السابقة لها واللاحقة لها، فكل دورة تحمل بمصاريف وإيرادات الأحداث الخاصة بها.

هـ- مبدأ عدم المساس بالميزانية الافتتاحية (Intangibilité du bilan d'ouverture): يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية للسنة المالية مطابقة للميزانية الختامية للدورة السابقة لها وهذا يتوافق مع فرضية الاستمرارية.

و- مبدأ التكلفة التاريخية (Cout historique): تسجل في المحاسبة عناصر الأصول والخصوم والإيرادات والأعباء وتعرض في القوائم المالية بتكلفتها التاريخية على أساس قيمتها عند معاينتها، دون الأخذ في الحساب أثر التغيرات في الأسعار.

ز- مبدأ الصورة الصادقة (Image fidele): القوائم المالية يجب أن تعطي صورة صادقة للوضع المالي للمؤسسة، والصورة الصادقة تتضمن احترام القواعد المحاسبية وإعداد القوائم المالية بإعطاء المعلومات الملائمة عن الوضع المالي والأداء المالي وسيولة الخزينة.

ح- مبدأ ثبات الوحدة النقدية (L'unité monétaire): يعتبر المحاسبون أن النقود وحدة قياس نمطية ملائمة لتحديد وتقرير العمليات المختلفة وأن كان لا يمكن التعبير عن المعلومات بصفة نقدية، إلا أن ما يصدر في الميزانية والقوائم الأخرى لابد من أن يكون قابلاً للقياس النقدي.

ط- مبدأ عدم المقاصة (Non-compensation): ينبغي عدم المقاصة بين عناصر الأصول والخصوم وعناصر الأعباء والإيرادات التي يتضمنها كل من الميزانية وحساب النتيجة باستثناء بعض الحالات.

ي- مبدأ الدورة المحاسبية (Périodicité): عادة ما تكون الدورة المحاسبية سنة واحدة حيث تبدأ في 01/01/ن وتنتهي في 31/12/ن، غير أنه يمكن للمؤسسة وضع تاريخ لإقفال دورتها المالية مخالف عن تاريخ 31/12/ن إذا كان نشاطها استثنائي مقيد بدورة استغلال مخالفة للسنة الميلادية، أي أنه في الحالات الاستثنائية يمكن أن تكون الدورة المحاسبية أقل أو أكثر من 12 شهراً.

ك- مبدأ الوحدة الاقتصادية (Convention de l'entité): أن المؤسسة وحدة اقتصادية نعني به خلق شخصية معنوية مستقلة عن مالكي المؤسسة، وهي المالكة لموجوداتها والمسؤولة عن التزاماتها اتجاه الآخرين.

ل- مبدأ استمرارية الطرق (Permanence des méthodes): يقصد به تطبيق نفس الطرق المحاسبية المطبقة في الدورات السابقة حالياً ومستقبلاً، ذلك لأن انسجام المعلومات المحاسبية وقابليتها للمقارنة خلال الفترات المتعاقبة يتطلب بدوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات.

إن تغيير الطرق المحاسبية يكون بسبب تغير الظروف التي تم على أساسها التقدير أو بناءً على تجربة أفضل أو معلومة جديدة هذا من جهة، ويهدف تقديم معلومة ذات أكثر موثوقية وتحسين نوعية القوائم المالية من جهة أخرى.

5. الخصائص النوعية للمعلومة المالية:

يجب أن تتوفر المعلومة المالية المفيدة على عدة مزايا وفق النظام المحاسبي المالي ويمكن اختصارها فيما يلي:²¹

أ- القابلية للفهم (Intelligibilité): تعني هذه الخاصية أنه يجب على المعلومات الواردة في القوائم المالية أن تكون مفهومة من طرف مستخدمين تتوفر لديهم الكفاءة اللازمة في الميدان الاقتصادي والمحاسبي وتكون لديهم الرغبة في دراسة القوائم المالية في ظرف زمني سريع نسبياً.

ب- الملاءمة (Pertinence): يقصد بملاءمة المعلومة المالية بأنها تؤثر على القرارات التي تتخذ من طرف المسيرين إذ تساعدهم على تقييم الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية، كما أن المعلومة تؤكد أو تصحح التقييمات السابقة، عادة ما تكون "ملاءمة المعلومات المالية" مرتبطة بطبيعتها وبأهميتها النسبية.

ج- **الموثوقية (La fiabilité)**: تكون المعلومة موثوقة حينما لا تحتوي على خطأ أو تحيز، وتندرج ضمن هذه الخاصية أربع خصائص هي:

- ✓ التمثيل الصادق للمعلومة المالية؛
- ✓ أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني؛
- ✓ الحياد *neutralité*: يتم إعداد القوائم المالية بكل موضوعية؛
- ✓ الحيلة والحذر: الهدف من هذه الخاصية هو عدم المبالغة في تقييم الأصول والإيرادات والتخفيض في تقييم الخصوم والتكاليف.

د- **القابلية للمقارنة (Comparabilité)**: يجب على مستخدمي القوائم المالية أن يكونوا قادرين على إجراء مقارنة من حيث الزمن وأخرى من حيث القطاع.

تعني المقارنة عبر الزمن دراسة القوائم المالية المتتالية لنفس المؤسسة بينما يقصد بالمقارنة عبر القطاع أخذ مجموعة من المؤسسات التي تنتمي لنفس القطاع وبمجموع مقارب ثم مقارنتها. من أجل أن تكون المعلومة المالية مفيدة وحتى تتسم بالتنوع كما يتبناها الإطار التصوري يجب الامتثال للقيود الثلاثة التالية³⁴:

- ✓ السرعة في تحضير المعلومات (Célérité)؛
 - ✓ مراعاة الفارق الناتج بين التكلفة والعائد (Rapport cout avantage)؛
 - ✓ الموازنة بين مختلف الخصائص النوعية أي منح الاهتمام لكل خاصية دون تهميش أو تجاهل لخاصية ما.
6. **القوائم المالية**: تعرف القوائم المالية على أنها عبارة عن ملخص لتلك البيانات والمعلومات المالية التي يتم الوصول إليها عن طريق قياس الأحداث الاقتصادية للمؤسسات، كما تمثل هذه القوائم الجزء المحوري للتقارير المالية وتمثل أيضا الوسيلة الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية لمختلف مستخدميها، لذا يجب على المؤسسات التي تدخل في مجال تطبيق هذا القانون أن تعد قوائم مالية سنويا على الأقل وتتمثل هذه القوائم فيما يلي²²:
- أ- **الميزانية (le bilan)**: تحدد بصفة منفصلة عناصر الأصول والخصوم مع الفصل بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية (سواء في الأصول أو في الخصوم).

ب- **حساب النتيجة (Compte de résultat)**: يلخص مختلف الأعباء والإيرادات المحققة من طرف المؤسسة خلال السنة المالية، ولا يأخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع ويظهر النتيجة الصافية للسنة المالية بإجراء عملية الطرح.

ج- **جدول تدفقات الخزينة (Tableau des flux de trésorerie)**: يهدف إلى تقديم قاعدة لمستعملي القوائم المالية لتقييم قدرة المؤسسة على توليد سيولة خزينة وما يعادلها، وكذا معلومات حول استعمال هذه السيولة.

د- جدول تغير الأموال الخاصة (Tableau de variation des capitaux propres): يشكل

تحليلاً للحركات التي أثرت في العناصر المشكلة لرؤوس الأموال الخاصة بالمؤسسة خلال السنة المالية.

ه- ملحق القوائم المالية (L'annexe): يتضمن معلومات وتوضيحات تساعد في فهم العمليات الواردة في القوائم المالية حيث أنها وضعت بطريقة منظمة تستعمل إحالات إلى المعلومة الواردة في الميزانية وحساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة.

7. مستخدمي القوائم المالية: تمثل القوائم المالية الوسيلة الأساسية لنشر المعلومة المالية إلى مختلف المستعملين سواء كانوا من داخل أو خارج المؤسسة وأهم مستخدمي هذه القوائم:²³

- ✓ **المسيرون، الهيئات المكلفة بالإدارة والرقابة، ومختلف المصالح الداخلية بالمؤسسة؛**
- ✓ **ممولي المؤسسة (المالكين، المساهمين، البنوك والمقرضين الآخرين)؛**
- ✓ **الإدارة والهيئات ذات السلطة التشريعية الرقابية (إدارة الضرائب، الهيئة الوطنية للإحصاء والتخطيط والهيئات الأخرى للتشريع والرقابة)؛**
- ✓ **المتعاملين الآخرين مع المؤسسة كشركات التأمين الأجراء الموردون والزبائن؛**
- ✓ **كل الهيئات المهتمة بما فيهم الجمهور العام؛**
- ✓ **المستثمرون الحاليون والمنتظرون.**

- تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي: رغم مرور 10 سنوات من تطبيق النظام المحاسبي المالي مازالت هناك بعض الصعوبات:

- ✓ **عدم وجود سوق مالي نشط يرتبط بالدرجة الأولى بالمؤسسات المدرجة في البورصة، فهذه المؤسسات لها محفزات تجعلها تجتهد لتقديم كل المعلومات التي ترى فيها فائدة، وتتمثل هذه المحفزات في رغبة المؤسسات في جذب المستثمرين ورفع حجم التداول على أسهمها، والأمر غير متوفر في الجزائر؛**
- ✓ **سيطرة البنوك العمومية على خارطة القطاع البنكي الجزائري وضعف أدائها مما لا يتلاءم مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية؛**
- ✓ **صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول غير المتداولة وهذا حال أسواق الأصول الثابتة في الجزائر الذي تعمل في ظل منافسة احتكارية؛**
- ✓ **عدم ترابط قواعد النظام المحاسبي المالي بإجراء تعديلات على القانون التجاري من جهة والنظام الضريبي من جهة أخرى.**

الخاتمة:

أظهر الاتجاه الدولي المتنامي للأنشطة الاقتصادية أن المحاسبة باعتبارها وسيلة للاتصال، تختلف بمحتواها وطرق تطبيقها من بلد إلى آخر، هذا الاختلاف الذي ميز الأنظمة المحاسبية في دول كثيرة، أثر على مقدرة فهم المحتوى للمعلومات المحاسبية بالنسبة للمستثمرين الدوليين نتيجة التباين في طرق إعداد القوائم المالية التي تختلف حسب النظام المحاسبي التي أعدت فيه، حيث أن هؤلاء المستثمرين يسعون دائما للحصول على الحجم الكافي من المعلومات القابلة للمقارنة، ومن أجل ذلك ظهرت محاولات التنسيق والتوفيق بين الدول التي أسفرت بتبنيها للمعايير المحاسبية الدولية.

والجزائر كغيرها من الدول قامت بتبني المعايير من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي، هذا النظام يتوافق إلى حد كبير مع المعايير المحاسبية الدولية، سواء من حيث الإطار التصوري، المبادئ والقواعد المحاسبية والقوائم المالية، والذي يحمل انعكاسات ناتجة عن تغير الممارسات والتطبيقات المحاسبية، تبعا لتغير مفاهيم ومبادئ وقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي، كما أنه يتميز بالشفافية والتركيز على إعطاء الصورة الصادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة وخدمة احتياجات المستثمر الذي هو مبتغى وهدف هذا التوجه الدولي بالدرجة الأولى.

الهوامش والإحالات:

¹ - أحمد محمد أبو شمالة، معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 11.

² - طارق عبد العال، موسوعة معايير المحاسبة الدولية، الجزء الأول، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 25.

³ - www.iasb.org , en trrouve:

http://fr.wikipedia.org/wiki/International_Accounting_Standards_Board
consulté le 10/09/2021

⁴ - طارق عبد العال، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 43.

⁵ - طارق عبد العال، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، مرجع سبق ذكره، ص 43

⁶ - حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية وأثره على مهنة المدقق، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009، ص 58.

⁷ - حسين القاضي، المحاسبة الدولية، الدار العلمية الدولية للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص 34

⁸ - حواس صلاح، مرجع سبق ذكره، ص 59

⁹ - مأمون حمدان، المعايير المحاسبية الدولية، منشورات الجمع العربي للمحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن، 1999، ص 17.

- ¹⁰ - أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة "منظور التوافق المحاسبي الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص ص 320-321.
- ¹¹ - يوسف محمد جربوع، سالم عبد الله حلمي، المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية، مؤسسة الوراق، الأردن، 2002، ص 20.
- ¹² - Saheb Bachaga, **Pour un référentiel comptable algérien qui répond aux exigences de l'économie de marché**, Dar el-hoda, Alger, 2003, p7.
- ¹³ - جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي الجديد، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2010، ص 11
- ¹⁴ - شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، ص 18.
- ¹⁵ - شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 22
- ¹⁶ - الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 74، قانون رقم 07-11، المتضمن النظام المحاسبي المالي، المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق لـ 25 نوفمبر 2007، ص 03.
- ¹⁷ - الجريدة الرسمية الجزائرية، نفس المرجع السابق، ص 03
- ¹⁸ - ناصر مراد، النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني دراسة مقارنة، مداخله ضمن الملتقى الدولي الاول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية، تجارب، آفاق، تحديات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، 17-18 جانفي 2010، ص 08
- ¹⁹ - بن ربيع، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IAS/IFRS، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 35
- ²⁰ - Ould Amer Smail, **La Normalisation Comptable en Algerie: Presentation du nouveau système comptable financier**, revue des sciences Economiques et de Gestion, N°10, Université Ferhat Abbes, Setif, 2010, p 32
- ²¹ - جمال لعشيشي، مرجع سبق ذكره، ص 12
- ²² - طارق حماد عبد العال، التقارير المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 207
- ²³ - جمال لعشيشي، مرجع سبق ذكره، ص 17.